

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في تونس لعام 2014

ملخص تنفيذي

ينص الدستور الذي أقر في يناير/كانون الثاني على أن "دين البلد هو الإسلام" ويصنف الحكومة على أنها "راعية للدين". وينص الدستور على أن البلد دولة مدنية قائمة على أساس المواطنة، ويحظر استخدام المساجد ودور العبادة للترويج لأجندات أو أهداف سياسية، ويكفل حرية المعتقد والرأي وممارسة الشعائر الدينية. القانون المدني ليس ذا طبيعة دينية، ولكن في بعض الظروف تستمد القوانين المتعلقة بالأسرة والميراث من الشريعة. وذكرت وزارة الشؤون الدينية أنها استعادت السيطرة على المساجد التي كانت تعمل خارج الرقابة الحكومية وأغلقت محطات البث التي اتهمتها بنشر مواظ دينية تحض على التعصب ولها علاقات مع منظمات متطرفة. اعتقلت الحكومة عدة أشخاص على صلة بهجمات عنيفة ضد عناصر الأمن.

وانخفض إلى حد كبير عدد الهجمات ضد أحداث أو مجموعات اعتبرها البعض "لا إسلامية" مقارنة مع عام 2013. واشتكى السلفيون من أنه يتم تصنيفهم وتميظهم وأنهم يتعرضون بشكل غير متناسب للاعتقال من قبل عناصر الأمن الذين كثفوا جهودهم للتصدي لأنشطة الجماعات العنيفة التي تدعو إلى مذاهب دينية متطرفة. وتمارس اليهودية والمسيحية على نطاق أوسع ويتم قبولهما من قبل غالبية المسلمين بسهولة أكبر من الديانات الأخرى.

ناقش السفير ومسؤولو السفارة الأمريكية وعدد من كبار مسؤولي الحكومة الأمريكية الحرية الدينية مع قادة مسلمين ومسيحيين ويهود وشجعوا على تعزيزها. في مايو/أيار قام السفير بزيارة لكنيس غربية اليهودي في جزيرة جربة للاحتفال بعيد "لاغ بومر". واجتمع مسؤولو السفارة مع أعضاء من الطوائف الدينية الرئيسية لمناقشة الحرية الدينية وشاركوا في نقاشات مع مسؤولين من وزارة الشؤون الدينية ووزارة العدل، مشددين على دور التسامح الديني باعتباره ركنا أساسيا من أركان المجتمعات الديمقراطية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر حكومة الولايات المتحدة مجموع عدد سكان البلاد بنحو 10.9 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014)، 99 بالمئة منهم مسلمون سنة. وتتضمن المجموعات التي تشكل نسبة الواحد بالمئة المتبقية من السكان مسيحيين ويهوداً ومسلمين شيعة وبهائيين. يمثل الروم الكاثوليك 88 في المئة من المسيحيين. ويقدر مسؤولون كاثوليك عدد أفراد رعيتهم بأقل من 5000، منتشرين على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. ويتكون بقية السكان المسيحيين من البروتستانت، والأرثوذكس الروس، وأتباع الكنيسة الإصلاحية الفرنسية، والأنجليكان، وأدفتست اليوم السابع، والروم الأرثوذكس، وشهود يهوه. يبلغ عدد أفراد الطائفة اليهودية

TUNISIA

حوالي 1500. ويقيم ثلث السكان اليهود داخل العاصمة وحولها، بينما يقيم العدد المتبقي في جزيرة جربة ومدينة جرجيس المجاورة. وقد أقامت الطائفة اليهودية في البلاد منذ أكثر من 2,500 سنة. ولا توجد بيانات رسمية عن غير المؤمنين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

تمشياً مع دستور عام 1959 السابق، ينص الدستور الجديد الذي صدر في يناير/كانون الثاني على أن "دين البلد هو الإسلام". ويصنف الحكومة على أنها "راعية للدين"، ويشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً. وثمة عنصر جديد في الدستور، وهو البند الذي ينص على أن البلد هو دولة مدنية قائمة على أساس المواطنة. ويكفل الدستور أيضاً حرية المعتقد والرأي وممارسة الشعائر الدينية، وحيادية المساجد ودور العبادة عن الاستغلال الحزبي. وينص الدستور على التزام الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح، وحماية الأماكن المقدسة، ومنع التكفير (اتهامات الردة التي يطلقها مسلمون ضد مسلمين آخرين). ويدرج الدستور أسباباً عامة لفرض قيود محتملة على الحرية الدينية مثل حماية حقوق أطراف ثالثة، والدفاع الوطني، والأمن العام، والأخلاق، والصحة.

ويمكن مقاضاة الكلام الذي يعتبر مسيئاً للقيم الدينية التقليدية، بناء على أحكام القانون الجزائي وقانون الاتصالات. ويجرم القانون الجزائي الكلام الذي يحتمل "أن يضر بالنظام العام أو بالأخلاق العامة"، بالإضافة إلى الأعمال التي تسيء إلى الأخلاق العامة عن طريق "الإساءة عمداً للآخرين بأسلوب يخدش الحياء العام". ويجرم قانون الاتصالات "الإساءة للآخرين أو تعطيل حياتهم باستخدام شبكات الاتصال العمومية". ويحق للمواطنين مقاضاة الحكومة لانتهاكها الحرية الدينية.

كما ينص القانون على قيام الحكومة بالإشراف على شعائر الصلوات الإسلامية، وذلك بتوفير الدعم المالي للمساجد وتعيين الأئمة ودفع رواتبهم. وتسمح الحكومة للجان محلية بإدارة الشؤون اليومية للمساجد واختيار الأئمة لتلك المساجد، ولكن يجب مراقبة كل من اللجان والأئمة، والموافقة عليهم، وتعيينهم رسمياً من قبل مديرية الشؤون الدينية في الولاية. يكلف مفتي الجمهورية الذي يعينه الرئيس بإعلان الأعياد الدينية، وإصدار شهادات اعتناق الإسلام، والرد على استفسارات المواطنين، وتمثيل البلاد في المؤتمرات الدينية الدولية، وإصدار الفتاوى بخصوص المناهج الدراسية، ودراسة الإسلام والكتابة عنه. وتشعر الحكومة بالإجراءات الإدارية والقانونية لإزاحة الأئمة الذين تزعم السلطات أنهم يدعون إلى فقه "يدعو إلى الشقاق". ويجوز تشييد مساجد جديدة، شريطة أن يتم بناؤها بما يتماشى مع الأنظمة الوطنية للتخطيط الحضري.

TUNISIA

وتصبح المساجد ملكاً للحكومة عند إتمام بنائها، ويتعين على الحكومة بعد ذلك أن تتولى صيانتها. وفقاً لموظف في وزارة الشؤون الخارجية، وبإستثناء عدد قليل من المساجد التاريخية ومساجد المجتمعات المحلية الصغيرة جداً، قامت الحكومة في مارس/ آذار بتوحيد أوقات فتح وإغلاق المساجد وفرضت الالتزام بتلك الأوقات.

يستند القانون المدني المدون عموماً إلى القانون النابليوني، مع اعتماد الشريعة أساساً لقوانين الأسرة والميراث. واعتباراً من عام 2011، يتم التعامل مع الجمعيات الدينية كالتعامل مع منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويتم تسجيل هذه المجموعات من قبل مكتب رئيس الوزراء. وقد سمحت الحكومة للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، واعترفت رسمياً بالكنيسة الكاثوليكية من خلال اتفاقية مع الكرسي الرسولي في عام 1964.

ويُطلب من الطلاب في المدارس الحكومية حضور دورات دراسية عن الإسلام لمدة ساعة واحدة تقريباً في الأسبوع. كما تتضمن المناهج التعليمية الدينية لطلاب المدارس الثانوية تاريخ اليهودية والمسيحية. ويسمح للجماعات الدينية الأخرى بتشغيل مدارس خاصة.

ممارسات الحكومة

بعد ازدياد الهجمات ضد قوات الجيش والأمن، قامت الحكومة بعمليات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب واعتقلت العديد من المشتبه بهم. وبعد الهجوم المميت يوم 16 يوليو/تموز ضد جنود الجيش، أنشأ مكتب رئيس الوزراء "وحدة أزمات" لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب. في 19 يوليو/تموز، أغلقت الوزارة محطتين إذاعيتين دينيتين وقناة تلفزيونية اتهمت بنشر خطاب الكراهية والدعوة إلى العنف. وقد رفضت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وهي هيئة دستورية تتولى الإشراف على الاتصال السمعي البصري، ادعاءً الحكومة بأنها استشارت الهيئة قبل اتخاذ القرار. في 22 يوليو/تموز، أغلقت وحدة الأزمات 157 جمعية بسبب صلات مزعومة مع الإرهاب والتحريض على العنف. وكانت هذه الجمعيات في الغالب إسلامية وطعنتم جميعها في مزاعم الحكومة. ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش هذه الاغلاقات غير متناسبة وتعسفية.

اعتقلت قوات الحرس الوطني اثنين من السلفيين مشتبه في اقتحامهما لضريح صوفي في الجديدة في 24 فبراير/ شباط. ولم تتابع القضية بعد اعتبار أحد المتهمين ضعيف العقل وقد علمت السلطات أن كلا المتهمين يعيشان في فقر مدقع.

TUNISIA

وقد حصل جابر الماجري، الذي يصف نفسه بأنه ملحد، وكان قد حكم عليه في مارس/آذار 2012 بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف لنشره على الانترنت رسوماً كاريكاتورية تصور النبي محمد عارياً، على عفو رئاسي في مارس/آذار. وقد تلقى في وقت لاحق حكماً بالسجن لمدة ثمانية أشهر بتهمة إهانة موظف محكمة، ثم أعفي عنه أيضاً وخرج من السجن في 15 أكتوبر/تشرين الأول.

وأعلنت وزارة الشؤون الدينية في ديسمبر/ كانون الأول أنها استعادت سيطرة الدولة على جميع المساجد في تونس، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والأئمة المدربين في الخطاب المعتدل عند إلقاء الخطب الدينية. لا يحظر قانون الأحزاب السياسية الأحزاب على أساس الانتماء الديني، ولكنه يمنع الأطراف من استخدام الدين للدعوة إلى العنف أو التمييز. في 10 يوليو/تموز أصدر مكتب رئيس الوزراء تحذيراً لحزب التحرير لعرض لافتة تحمل عبارة "إقامة الخلافة وقلع الاستعمار" خلال مؤتمره الوطني في يونيو/حزيران. واتهم مكتب رئيس الوزراء حزب التحرير بالسعي لتغيير الطابع الجمهوري للدولة وعدم قبول الديمقراطية بالدعوة إلى الخلافة ومقاطعة الانتخابات.

وقال مكتب رئيس الوزراء إنه حظر على الأئمة المرشحين للانتخابات التشريعية الوعظ خلال الحملة الانتخابية للحفاظ على الحياد السياسي للمساجد الذي ينص عليه الدستور. وحثت الحكومة في أكثر من مناسبة الأئمة على نشر رسائل الاعتدال والتسامح لمواجهة تهديدات التطرف العنيف. في 10 مارس/آذار تم اعتقال الإمام السلفي خميس الماجري لإلقاءه مواعظ في مسجد دون تصريح من الحكومة. وكان الاعتقال جزءاً من الجهود التي تبذلها الحكومة لسيطرتها على المساجد والأئمة الذين اعتبرتهم الحكومة "متطرفين".

واشتكى سلفيون غير عنيفين من تنميط الشرطة لهم، وما اعتبروه شكوكاً عامة من جانب كثير من التونسيين، بسبب ملابسهم ولحاهم الطويلة التي قالوا إنهم يطلقونها اقتداءً بالنبي محمد.

وسمحت الحكومة للطائفة اليهودية بحرية العبادة ودفعت مرتب الحاخام الأكبر. كما وفرت بعض الحماية الأمنية لكافة الكُنس وساهمت في تغطية تكاليف ترميمها وصيانتها. وحافظ موظفو الحكومة على المقبرة اليهودية في تونس. وسمحت الحكومة للطائفة اليهودية بإدارة مدارس دينية خاصة، كما سمحت للأطفال اليهود بتقسيم يومهم الدراسي بين المدارس الحكومية والمدارس الدينية الخاصة. وكانت مدرسة السواني ومدرسة حومة السوق الثانوية، اللتان تديرهما الحكومة، المدرستين الوحيدتين اللتين درس فيهما طلاب يهود ومسلمون معاً. وبما أن يوم السبت هو يوم راحة وعبادة عند اليهود، فقد تلقى الطلاب المسلمون في هاتين المدرستين دروس الدين الإسلامي أيام السبت، في الوقت الذي تلقى فيه زملاؤهم اليهود دروساً دينية في مدرسة يهودية في جربة. وكانت هناك كذلك مدرسة يهودية خاصة صغيرة في مدينة تونس.

TUNISIA

تمنح القوانين النساء حق حضانة أطفالهن القصر. ولكن إذا اعترض الأب في هذه الحالات، كان القضاة أحياناً يرفضون منح الأم إذناً بمغادرة البلاد مع أطفالها، بحجة أن الشريعة عيّنت الأب باعتباره رب العائلة، وأن الأب يجب أن يأذن بسفر الأطفال. ومع ذلك فقد مُنح بعض الآباء أيضاً من مغادرة البلاد مع أسرهم من دون موافقة الأم، في حالات الخلاف على الحضانة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

انخفض عدد الهجمات على الأضرحة بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2013، لكن تواصلت أعمال التخريب المنفرقة كالحادث الذي وقع في الجديدة. ووفقاً لصحيفة إلكترونية، فقد شطب مخربون كتابات قرآنية وأسماء منقوشة على شواهد القبور في مقبرة في سبيطة في فبراير/ شباط لانتهاكها تحريماً تنص عليه الشريعة الإسلامية ضد تمييز القبور.

في 30 أبريل/نيسان نهب مخربون كنيساً يهودياً في صفاقس وأحقوا به أضراراً. وقد أدان المسؤولون الحكوميون وشخصيات دينية هذا العمل التخريبي.

وأعرب بعض أعضاء الجالية اليهودية عن قلقهم إزاء سلامتهم، ولكن قلل آخرون من أهمية تقارير أفادت بارتفاع وتيرة التهديد بعد طعن تاجر يهودي في 14 أبريل/نيسان في جزيرة جربة الواقعة في الجنوب. وقام بعض تجار الذهب اليهود بإضراب لمدة يومين احتجاجاً على الهجوم. وأعرب قادة الجالية اليهودية في الجزيرة عن أسفهم للهجوم، ولكن وصفوه بأنه حادث معزول وليس جزءاً من نمط أوسع.

وعلى الرغم من قانونية التحول عن الدين واعتناق دين آخر، كان هناك ضغط كبير من المجتمع ضد المسلمين الذين يتركون دينهم. وأعرب بعض المسيحيين الذين تحولوا عن الإسلام عن مخاوف بشأن تهديدات بالعنف من أفراد أسرهم أو آخرين.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

واصلت السفارة القيام باتصالات متكررة مع قادة الجماعات الدينية في كافة أنحاء البلاد. في مايو/أيار قام السفير بزيارة لكنيس غربية اليهودي في جزيرة جربة للاحتفال بعيد "لاغ بومر". وعلى مدار العام ظل مسؤولو السفارة يجتمعون بانتظام مع مسؤولين حكوميين لتعزيز الأهمية التي توليها حكومة الولايات المتحدة للحرية الدينية والتسامح. وركزت المحادثات على جهود الحكومة لإعادة السيطرة على المساجد وأفادت

TUNISIA

بالتهديدات ضد المسلمين الذين اعتنقوا ديانات أخرى. استضافت السفارة عدة محاضرين بارزين للتداول مع مجموعات شبابية ونسائية وفعاليات من المجتمع المدني حول التعددية الدينية في التجربة الأمريكية.

وقد رعت السفارة برامج تبادل منتظمة تضمنت برامج ترمي إلى إبراز ممارسات الولايات المتحدة في التسامح والتعددية الدينية. واجتمع موظفو السفارة بشكل منتظم مع القادة المسلمين واليهود والمسيحيين. وقامت السفارة بالتواصل مع المواطنين الشباب، بوصفهم مشاركين فاعلين في صياغة شكل السياسة العامة والإدراك الديني في بلدهم، من خلال نقاشات تتناول العلاقة بين الدين والحياة السياسية.